IAEA
تسخير الذرة من أجل السلام

المؤتمـــر العـــام

GC(59)/18
١٠ آب/أغسطس ٢٠١٥

توزيع عام
عربي
الأصل: انكليزي

الدورة العادية التاسعة والخمسون

البند ١٨ من جدول الأعمال المؤقت
(الوثيقة GC(59)/1 وإضافتها Add.1)

تعزيز فعالية ضمانات الوكالة وتحسين كفاءتها

تقرير من المدير العام

ألف- مقدِّمة

١- في القرار GC(58)/RES/14 المعنون "تعزيز فعالية ضمانات الوكالة وتحسين كفاءتها"، طلب المؤتمرُ العام من المدير العام تقديمَ تقرير عن تنفيذ ذلك القرار إلى المؤتمر العام في دورته العادية التاسعة والخمسين (٢٠١٥). ويلبي هذا التقرير ذلك الطلب ويتضمن تحديثاً للمعلومات الواردة في تقرير العام المنصرم إلى المؤتمر العام (الوثيقة GC(58)/16).

باء- اتفاقات الضمانات والبروتوكولات الإضافية

باء-١- عقد وبدء نفاذ اتفاقات الضمانات والبروتوكولات الإضافية

٢- في الفترة ما بين ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ و٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، دخل اتفاقُ ضمانات شاملة أُبرم في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (اختصاراً: معاهدة عدم الانتشار)، إلى جانب بروتوكول كميات صغيرة، حيزَ النفاذ بالنسبة لدولة واحدة[١]، كما دخلت بروتوكولات إضافية تستند إلى البروتوكول الإضافي النموذجي[٢] حيزَ النفاذ بالنسبة لثلاث دول.[٣] وخلال الفترة ذاتها، وقَّعَت دولة واحدة[٤] على اتفاق ضمانات شاملة مع بروتوكول كميات صغيرة، كما وقَّعت دولة أخرى[٥] بروتوكولاً إضافياً. وإضافةً إلى ذلك، عُدِّل بروتوكول

---

[١] جيبوتي.

[٢] يَرِدُ نص البروتوكول الإضافي النموذجي للاتفاق (الاتفاقات) المبرم(ـة) بين الدولة (الدول) والوكالة الدولية للطاقة الذرية لتطبيق الضمانات في الوثيقة INFCIRC/540 (المصوَّبة).

[٣] جيبوتي وكمبوديا والهند.

[٤] ولايات ميكرونيزيا الموحدة.

[٥] جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

كميات صغيرة بالنسبة لدولة واحدة[٦]، وألغت دولة أخرى[٧] بروتوكول الكميات الصغيرة الخاص بها، وذلك تماشياً مع مقرَّر مجلس المحافظين الصادر في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ بشأن مثل هذه البروتوكولات. وبنهاية حزيران/يونيه ٢٠١٥، من أصل ٩٥ دولة لديها بروتوكولات كميات صغيرة سارية،[٨] استندت بروتوكولات ٥٤ دولة إلى نص بروتوكول الكميات الصغيرة الموحَّد المنقَّح.

٣- وحتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، كانت ١٨٢ دولة[٩] قد أبرمت اتفاقات ضمانات سارية مع الوكالة، ومنها ١٢٦ دولة (بما في ذلك ١٢٠ دولة لديها اتفاقات ضمانات شاملة) أبرمت أيضاً بروتوكولات إضافية سارية. وحتى ذلك التاريخ، كانت هناك ٥٥ دولة ما زال يتعيَّن عليها أن تدخلَ حيز النفاذ بروتوكولاتٍ إضافية لاتفاقات الضمانات المعقودة معها.

٤- وحتى الآن ما زال يتعيَّن على اثني عشر طرفاً في معاهدة عدم الانتشار إدخال اتفاقات ضمانات شاملة حيز النفاذ.

٥- وآخر تحديث لحالة اتفاقات الضمانات والبروتوكولات الإضافية منشورٌ على موقع الوكالة الشبكي.[١٠]

باء-٢- الترويج والمساعدة في عقد اتفاقات ضمانات وبروتوكولات إضافية

٦- واصلت الوكالة تنفيذ عناصر خطة العمل الواردة في القرار GC(44)/RES/19 وفي خطة عمل الوكالة المحدَّثة المعنونة *خطة عمل لترويج عقد اتفاقات الضمانات والبروتوكولات الإضافية*.[١١] وتشمل عناصر خطة العمل المقترحة في القرار GC(44)/RES/19 ما يلي:

- بذل جهود مكثَّفة من جانب المدير العام لإبرام اتفاقات ضمانات وبروتوكولات إضافية، خاصةً مع الدول التي لديها أنشطة نووية مهمة؛
- تقديم المساعدة من جانب الوكالة، والدول الأعضاء، إلى دول أخرى بشأن كيفية إبرام وتنفيذ اتفاقات الضمانات والبروتوكولات الإضافية؛
- تعزيز التنسيق بين الدول الأعضاء والأمانة فيما تبذله من جهود لتشجيع إبرام اتفاقات الضمانات والبروتوكولات الإضافية.

---

[٦] كمبوديا.

[٧] الأردن.

[٨] باستثناء بروتوكولات الكميات الصغيرة الملحقة باتفاقات ضمانات معقودة بمقتضى البروتوكول الإضافي الأول الملحق بمعاهدة تلاتيلولكو.

[٩] وتايوان، الصين.

[١٠] أنظر: https://www.iaea.org/sites/default/files/sg_agreements_-_status_list_-_17_july_2015.pdf.

[١١] خطة العمل متاحة على موقع الوكالة الإلكتروني:
https://www.iaea.org/sites/default/files/final_action_plan_1_july_2013_to_30_june_2014.pdf.

٧- وواصلت الأمانة، مسترشدةً بقرارات ومقرَّر[١٢] المؤتمر العام ومقرَّرات مجلس المحافظين ذات الصلة، وبخطة العمل المحدَّثة للوكالة، *والاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٢-٢٠١٧* [١٣]، تشجيعَ وتيسير الانضمام على نطاق أوسع إلى اتفاقات الضمانات والبروتوكولات الإضافية، مستخدمةً في المقام الأول اعتمادات مالية من خارج الميزانية. ونظَّمت الوكالة أحداثاً إقليمية ودون إقليمية للدول الأفريقية (فيينا، النمسا؛ ٢٧-٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥)، ولدول جنوب شرق آسيا (سنغافورة؛ ٢٣-٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥) ولدول منطقة البحر الكاريبي (مدينة بنما، بنما؛ ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٥)، كما نظَّمت جلسة إعلامية لعدد من البعثات الدائمة (جنيف، سويسرا؛ ١١ شباط/فبراير ٢٠١٥)، شجَّعت خلالها الوكالة الدول المشاركِة على عقد اتفاقات ضمانات شاملة وبروتوكولات إضافية، وعلى تعديل بروتوكولات الكميات الصغيرة الخاصة بها. ونُظِّمت أيضاً حلقتا عمل وطنيتان عن الضمانات لميانمار، في نايبيتاو، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، ولمنغوليا في أولانباتار، في حزيران/يونيه ٢٠١٥. وإضافةً إلى ذلك، أجرَت الوكالة مشاوراتٍ مع ممثلين عن عدد من الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء في جنيف وفيينا ونيويورك في أوقات مختلفة طوال العام.

باء-٣- تنفيذ ومواصلة تطوير الضمانات

باء-٣-١- تنفيذ الضمانات على مستوى الدولة

٨- قدَّم المدير العام إلى مجلس المحافظين في آب/أغسطس ٢٠١٤ تقريراً بعنوان *وثيقة تكميلية للتقرير المتعلق بإرساء مفهوم لتنفيذ الضمانات على مستوى الدولة وتطويره (GOV/2013/38)*. وأُعِدَّت الوثيقة التكميلية (GOV/2014/41 وتصويبها Corr.1) استجابةً لطلبات الدول الأعضاء خلال اجتماعات مجلس المحافظين المعقودة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. وتضمَّنت توضيحاتٍ ومعلوماتٍ إضافية لما ورد في الوثيقة GOV/2013/38، ووصفت أيضاً كيفية تطبيق مفهوم مستوى الدولة على الدول التي أبرمت اتفاقات ضمانات تخصُّ مفرداتٍ بعينها وعلى الدول التي أبرمت اتفاقات ضمانات طوعية.

٩- وأحاط مجلس المحافظين علماً بالتوضيحات والمعلومات الإضافية المقدَّمة في الوثيقة التكميلية، مثلما أحاط باعتزام المدير العام إطلاع مجلس المحافظين على مستجدات هذا الأمر. ورحَّب قرار المؤتمر العام GC(58)/RES/14، في جملة أمور، بالتوضيحات والمعلومات الإضافية الواردة في الوثيقة التكميلية. ورحَّب أيضاً بالتأكيدات المهمة الواردة في الوثيقة التكميلية وتصويبها، وفي البيانَيْن الصادِرَيْن عن المدير العام والأمانة كما أشار إلى ذلك مجلس المحافظين خلال اجتماعاته المعقودة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

١٠- ومن أجل ضمان الاتساق وعدم التمييز في تنفيذ الضمانات، واصلت إدارة الضمانات تحسين ممارسات العمل الداخلية، والاستمرار بتطوير واختبار الإجراءات والإرشادات الداخلية، بما في ذلك ما يتعلق بإجراء تحليل لمسار الاقتناء وصَوْغ نُهُج الضمانات على مستوى الدولة للدول المرتبطة باتفاقات ضمانات شاملة. وتم كذلك تعديل برنامج التدريب في مجال الضمانات بما يتوافق مع الإرشادات والممارسات المحدَّثة. وتواصِل إدارة الضمانات تحسين عملياتها الداخلية الرئيسية الداعمة لتنفيذ الضمانات، وتعزيز آليات الإشراف على مستوى الإدارات فيما يتصل بالتنفيذ المتسق لهذه العمليات.

---

[١٢] GC/(58)/RES/14.

[١٣] *الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٢-٢٠١٧* متاحة على العنوان الإلكتروني: http://www.iaea.org/about/mts

١١- وفي أعقاب المؤتمر العام الأخير، بدأت إدارة الضمانات في تحديث نُهُج الضمانات الحالية على مستوى الدولة البالغ عددها ٥٣ نهجاً للدول[٩] الخاضعة للضمانات المتكاملة. وتعتزم أيضاً أن تصوغَ تدريجياً نُهُجَ ضمانات على مستوى الدولة لدول أخرى في المستقبل. وحتى نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٥، حُدِّث نَهْجان للضمانات على مستوى الدولة للدول الخاضعة للضمانات المتكاملة، واستُعرضا في إطار العملية الإشرافية على مستوى الإدارات، وتمت الموافقة على تنفيذهما من جانب نائب المدير العام، مدير إدارة الضمانات. وهناك عدة نُهُج ضمانات أخرى على مستوى الدولة في مراحل استعراضية مختلفة، ومن المتوقع الموافقة على تنفيذها خلال الأشهر المقبلة.

باء-٣-٢- التشاور والتنسيق مع الدول والسلطات الإقليمية بشأن نُهُج الضمانات على مستوى الدولة

١٢- في سياق تحديث أو صَوْغ نَهْج ضمانات على مستوى الدولة، تتشاور الأمانة مع الدولة المعنية[١٤]، لاسيما فيما يخص تنفيذ تدابير الضمانات في الميدان. وتتخذ مثل تلك المشاورات، على سبيل المثال، شكلَ اجتماعات ثنائية، وتبادل رسائل إلكترونية، ورسائل ومناقشات تنعقد خلال أنشطة التحقُّق الميدانية. وبدأت المشاورات في أواخر عام ٢٠١٤ مع الدول وسلطة إقليمية واحدة، وتواصلت في عام ٢٠١٥.

باء-٤- الحوار مع الدول في أمور الضمانات

١٣- منذ آخر تقرير إلى المؤتمر العام، واصلت الأمانة الانخراط في حوار مفتوح ونشط مع الدول حول الأمور المتعلقة بالضمانات. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، عقدت الوكالة ندوة الضمانات الدولية الثانية عشرة في فيينا بعنوان *الربط بين الاستراتيجية والتنفيذ والأشخاص*. وحضر هذا الحدث أكثر من ٦٠٠ مشارك مسجَّل من ٥٤ دولة و١١ منظمة دولية. وكان الهدف من ندوة عام ٢٠١٤ حَفْز الحوار وتبادل المعلومات وتوثيق التعاون بين الأمانة والدول الأعضاء والصناعة النووية وأعضاء الأوساط الأوسع نطاقاً المعنية بالضمانات وعدم الانتشار النووي. وخلال الندوة، قدَّمت الأمانة والمشاركون الآخرون أكثر من ٣٠٠ ورقة بحثية تناولت نطاقاً عريضاً من الأنشطة الرامية إلى دعم ضمانات الوكالة. وبُحثت أولويات الوكالة المتعلقة بالضمانات عبر جلسات تمحورت حول موضوعات أساسية تناولت التحديات المقبلة في مجالات توثيق التعاون بين الوكالة والدول؛ وتقوية القدرات التقنية للوكالة (النُهُج والتكنولوجيات والبنية الأساسية المتعلقة بالضمانات)؛ وتعزيز قدراتها في مجال التقييم على مستوى الدولة (مثل جَمْع وتقييم المعلومات)؛ وإدارة القوى العاملة والمعرفة المتعلقة بمجال الضمانات. ودُعِمت الندوة بمعرض أقيم بمشاركة ٣٥ جهة عارضة استعرضت نطاقاً عريضاً من الخدمات والتكنولوجيات.

١٤- وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، عقدت الوكالة اجتماعاً تقنياً عن تنفيذ الضمانات تناول تنفيذ الضمانات في الدول المرتبطة ببروتوكولات كميات صغيرة فيما يخص اتفاقات الضمانات الشاملة المعقودة معها. وقدَّمت الأمانة عروضاً عن التزامات الدول المرتبطة ببروتوكولات كميات صغيرة حيال الضمانات، وتنفيذ الضمانات بالنسبة لتلك الدول، والموارد والمساعدات المتاحة للدول على صعيد تنفيذ الضمانات. وحضر الاجتماع أكثرُ من ٨٠ مشاركاً من ٥٣ دولة عضواً (١٢ منها دولٌ مرتبطة ببروتوكولات كميات صغيرة) والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية. وخلال هذا الاجتماع، قدَّمت الأمانة أيضاً إحاطة عن التقدم المحرَز في صَوْغ نُهُج الضمانات على مستوى الدولة وتحديثها. وكانت التحضيرات جارية لانعقاد اجتماع تقني ثانٍ في ٣ تموز/يوليه ٢٠١٥.

---

[١٤] و/أو سلطة إقليمية، عند الاقتضاء.

١٥- وعقدت الأمانة حلقتها الدراسية السنوية ليوم واحد عن ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في آذار/مارس ٢٠١٥، بحضور ٥٥ مشاركاً من ٤٠ دولة عضواً. وتضمَّنت الحلقة الدراسية كلمة افتتاحية لنائب المدير العام، مدير إدارة الضمانات، ثم قدَّمت الأمانة عروضاً عن تنفيذ الضمانات، والإطار القانوني ذي الصلة، والموارد والمساعدات المتاحة للدول بغرض بناء القدرات في مجال الضمانات. واختُتِم الحدث بجولات في مختبرات تكنولوجيا الضمانات، وبعرض إيضاحي عن استخدامات الصور الملتقطة بالسواتل.

باء-٥- نُهُج وتكنولوجيا الضمانات

باء-٥-١- نُهُج الضمانات

١٦- منذ صدور تقرير العام المنصرم، قامت الوكالة بتحسين فعالية وكفاءة تنفيذ الضمانات في عدة مرافق، بما في ذلك، على سبيل المثال، من خلال استحداث الرصد عن بُعد في أربعة مرافق (واحد في فنلندا، واثنان في ألمانيا، وواحد في سويسرا). وفي أعقاب مشاوراتٍ مع السلطات الحكومية بشأن تحديث نُهُج الضمانات على مستوى الدولة في جمهورية كوريا، أُجرِيت سلسلة من الاختبارات الميدانية واتُّخِذت ترتيبات عملية لتسهيل تنفيذ عمليات تفتيش روتينية مفاجئة في مفاعلات الماء الخفيف في تلك الدولة. ونُفِّذ نهج ضمانات مُحسَّن خاص بأحواض الوقود المستهلَك في مِرفق لاهاي لإعادة معالجة الوقود في فرنسا، بُغية تحسين تركيز جهود وأنشطة الوكالة المتعلقة بالضمانات في ذلك المرفق. وفي اليابان، في إطار نهج الضمانات في موقع فوكوشيما داييتشي، تم تركيب نُظم مراقبة ونُظم رصد خارجية تعمل بأشعة غاما والأشعة النيوترونية من أجل رصد المواد النووية التي يتعذَّر التحقُّق منها والمتبقية في المفاعلات المتضررة (الوحدات ١-٣). وخضع مِرفقٌ آخر في الهند للضمانات في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وتم تركيب معظم معدات الضمانات في المرفق المذكور. ومنذ صدور تقرير العام المنصرم، خضع مِرفقان إضافيان للضمانات في باكستان، وتم تركيب معدات الضمانات في المرفقين المذكورين. وتمَّ صَوْغ نُهُج الضمانات أو تحديثها لمِرفق إثراء في الأرجنتين، ومِرفق إثراء في البرازيل.

١٧- وواصلت الوكالة التشاور مع السلطات الحكومية في أوكرانيا طوال مرحلة تصميم المرافق قيد التشييد في موقع محطة تشرنوبل للقوى النووية (مرفق خزن الوقود المستهلَك لوقود تشرنوبل والمرفق المركزي لخزن الوقود المستهلَك لمحطات القوى النووية الأخرى في أوكرانيا) بُغية تقديم المشورة حول إدراج أجهزة الضمانات في تصميم المرافق. وبقيت أنشطة التطوير المرتبطة بتنفيذ الضمانات في المصنع الياباني لتصنيع وقود خليط الأكسيدين محدودةً بسبب تأخُّر التشييد.

١٨- وواصلت الوكالة التحضير لتنفيذ الضمانات على أنواع جديدة من المرافق، مثل محطات التغليف، والمستودعات الجيولوجية، ومحطات المعالجة الحرارية، ومرافق الإثراء بالليزر. وعلى سبيل المثال، واصلت الوكالة والسويد وفنلندا والمفوضية الأوروبية التنسيق والتعاون عن كثب في التخطيط لتنفيذ الضمانات في محطات التغليف والمستودعات الجيولوجية في السويد وفنلندا. وعلى وجه الخصوص، أُحرِز تقدُّم كبير في تحديد تدابير الضمانات التي يمكن تطبيقها في مصنع التغليف في فنلندا وتحديد مجموعة من المتطلبات التقنية لتركيب معدات الضمانات في المصنع أثناء تشييده. وأُجري بنجاح في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ مسح ضوئي ليزري ثلاثي الأبعاد لخط الأساس للمنطقة المحفورة للمستودع الجيولوجي في فنلندا في إطار عملية التحقُّق من المعلومات التصميمية. وواصل فريقُ الخبراء المعني بتطبيق الضمانات على المستودعات الجيولوجية، الذي أنشأته الوكالة، تحديدَ تكنولوجيات ومعدات الضمانات التي ستُستخدم في المستقبل وإطلاع الدول الأعضاء والأمانة على النتائج التي توصل إليها. وفي مطلع عام ٢٠١٥، استكملت الوكالة وجمهورية كوريا تدابيرَ

إجراءات تنفيذ تدابير الضمانات في جميع المرافق المتعلقة بالمعالجة الحرارية في الدولة. وعلاوةً على ذلك، ناقشت الوكالة وإسبانيا التطبيق المبكر لسمات الضمانات في تصميم مِرفق مركزي مستقبلي لخزن الوقود المستهلَك ومناولة النفايات تعتزم الدولة تشييده.

١٩- ومن أجل التشجيع على أخذ الضمانات في الحسبان عند تصميم المرافق النووية وتشييدها، تعكف الوكالة على صَوْغ وثائق إرشادية تهدف إلى تعزيز فهم مورِّدي المرافق النووية ومصمِّميها بشأن الاحتياجات المتعلقة بالضمانات. ونُشر الدليل الأول ضمن سلسلة من ستة أدلة خاصة بالمرافق بعنوان *الضمانات الدولية في تصميم المفاعلات النووية* (NP-T-2.9) في آب/أغسطس ٢٠١٤ ضمن سلسلة الطاقة النووية الصادرة عن الوكالة. وواصلت الوكالة، من خلال المشروع الدولي المعني بالمفاعلات النووية ودورات الوقود النووي الابتكارية والمحفل الدولي للجيل الرابع من المفاعلات، تطويرَ الأدوات اللازمة لتبسيط وتحسين عمليات تقييم مقاومة الانتشار، وقدَّمت للدول المهتمة ببدء برامج قوى نووية معلوماتٍ عن مراعاة الضمانات عند تصميم المرافق النووية وتشييدها.

باء-٥-٢- تكنولوجيا المعلومات

٢٠- تضطلع تكنولوجيا المعلومات بدور مهم في تنفيذ ضمانات الوكالة. ومنذ صدور تقرير العام المنصرم، أحرزت الوكالة تقدماً كبيراً في تعزيز تكنولوجيا معلومات الضمانات لديها للحد من المخاطر التشغيلية والأمنية، بما في ذلك إدخال تحسينات على مُجمل أداء وأمن نظامها الخاص بمعلومات الضمانات. وتواصلت أيضاً الجهود الرامية إلى تعزيز قدرة الوكالة على حماية المعلومات الحساسة المتعلقة بالضمانات، مع إدخال تحسينات على الرصد الأمني، والتحليل الجنائي الرقمي، والشبكة الداخلية المأمونة بدرجة عالية التابعة لإدارة الضمانات. وتَواصَلَ نقل بيانات الضمانات إلى الملفات الإلكترونية الخاصة بالدول على هذه الشبكة.

٢١- ولمواكبة احتياجات الوكالة المستمرة إلى تحديث تكنولوجيا معلومات الضمانات، ومن أجل إدراج تلك الجهود ضمن نهج إدارة شاملة، أنشأت الوكالة مشروع تحديث تكنولوجيا معلومات الضمانات إلى جانب إطار جديد لإدارة المشروع. وبعد ثلاثة عقود من الاعتماد على التكنولوجيا القائمة على الحواسيب المركزية، تمَّت عملية انتقال المعلومات والتطبيقات الأساسية المتعلقة بالضمانات إلى الشبكة الداخلية المأمونة بدرجة عالية التابعة للإدارة في ١٥ أيار/مايو ٢٠١٥. وجاء ذلك بعد إجراء اختبار قبول المستخدم للتطبيقات وبعد فترة انتقالية تم خلالها تشغيل النظامين القديم والجديد على نحو متوازٍ للتحقُّق من عمل النظام الجديد بشكل سليم قبل إخراج النظام القديم من الخدمة. وتضمَّنت عملية الانتقال هذه، التي شملت نقل نحو ٦٠ مليون سجل، استبدال الحواسيب والبرمجيات، وتحديث بعض العمليات، وتدريب المستخدمين على النظام الجديد. وتَحَقَّقَ هذا الإنجاز اللافت في الوقت المحدد وفي حدود الميزانية.

٢٢- وستستفيد التطورات المتواصلة في إطار مشروع تحديث تكنولوجيا معلومات الضمانات من الدروس المستفادة في المرحلة الأولى، وتشمل: (١) إشراف نائب المدير العام على المشروع شخصياً؛ (٢) توجيه المشروع بما يتوافق مع احتياجات الأعمال وتصورات الإدارة؛ (٣) الالتزام القوي من جانب المستخدمين والتفاعلات فيما بينهم (كما يظهر من مشاركتهم في اختبارات قبول المستخدمين لانتقال الحواسيب المركزية وأنشطة التشغيل المتزامن، وهو ما أتاح اختبارات مكثفة وتعقيبات فورية). وسهَّلت تلك التفاعلات الحوار بين المستخدمين والمطورين وأوجدت ثقة لدى المستخدمين في النظام الجديد.

باء-٥-٣- تحليل المعلومات

٢٣- من أجل استخلاص استنتاجات بشأن الضمانات قائمة على أساس سليم، تقوم الوكالة بتقييم إعلانات الدول والتقارير المقدَّمة منها، والبيانات الناتجة من أنشطة التحقُّق التي تضطلع بها الوكالة في الميدان وفي المقر الرئيسي، وغير ذلك من المعلومات المتصلة بالضمانات والمتاحة للوكالة. وعزَّزت الوكالة، طوالَ الفترة المشمولة بالتقرير، قدراتها على احتياز البيانات ومعالجتها، وتحليل المعلومات وتقييمها، والتوزيع المأمون للمعلومات داخلياً، وذلك كمساهمة جوهرية في عملية التقييم على مستوى الدولة واستخلاص الاستنتاجات المتعلقة بالضمانات. وواصلت أيضاً البحث في أدوات ومنهجيات جديدة لتبسيط سَيْر وإجراءات العمل وترتيب الأولويات ذات الصلة. ومن أجل تحسين جودة معلومات حصر المواد النووية، قامت الوكالة برصد أداء نُظم المختبرات والقياس، ونظمت اجتماعات تقنية ودورات تدريبية وحلقات عمل على الصعيد الدولي لمختلف الدول حول حصر المواد النووية، بما في ذلك تحليل بيانات القياس، والمنهجيات الإحصائية، ومفاهيم تقييم حصر المواد. وابتداءً من عام ٢٠١٥، بدأت الهند في تقديم تقارير حصر المواد النووية لديها في نَسَق معياري مطوَّر، الأمر الذي يعزز كفاءة الوكالة في تحليل وتقييم مثل تلك التقارير.

٢٤- ومنذ صدور تقرير العام المنصرم، واصلت الوكالة إجراء تقييمات حصر المواد كجزء من عملية استخلاص الاستنتاجات بشأن عدم تحريف المواد النووية المعلنة. ودعماً لهذه العملية، تعتمد الوكالة على بيانات مستمدَّة من أنشطة التحقُّق التي تتمُّ في الميدان وفي المقر الرئيسي، بما في ذلك نتائج التحليل المتلِف والقياس غير المتلِف للمواد النووية. وما زال تقييم النتائج التحليلية المستمدَّة من العينات البيئية وعينات المواد النووية يؤدي دوراً أساسياً في تقييم عدم وجود مواد وأنشطة نووية غير مُعلَنة. وفي عام ٢٠١٤، تلقَّت الوكالة واستعرضت أكثر من ٩٠٠ ٠٠٠ بند لتغييرات في المخزون، وأكثر من ٢٠٠٠ إعلان عن بروتوكولات إضافية مقدَّمة من الدول؛ وأعدَّت ٢٠٥ تقارير عن تقييم حصر المواد النووية؛ وأدمجت وفسَّرت النتائج المستمدة من ٤١٦ عينة بيئية أُخِذت في ٣٤ دولة.[٩] وتمَّ إعداد نحو ٨٢٠ ملخصاً للمعلومات المتصلة بالضمانات دعماً لعمليات تقييم على مستوى الدولة تخصُّ ١٨١ دولة.[٩،١٥]

٢٥- وواصلت الوكالة الاستفادة من الصور الساتلية العالية الدقة المتاحة تجارياً بُغية تحسين قدرتها على رصد المرافق والمواقع النووية في جميع أنحاء العالم. ومنذ صدور تقرير العام المنصرم، حصلت الوكالة على ٤٠٧ صور ساتلية تجارية من ١٦ ساتلاً مختلفاً. وخلال هذه الفترة نفسها، أنتجت الوكالة ١٢٧ تقريراً داخلياً لتحليل الصور، بما في ذلك عدة منتجات مستمدَّة من الصور وعدة منتجات من نظم المعلومات الجغرافية. واستمر تحليل الصور في تحقيق مزايا كبيرة على صعيد تخطيط أنشطة التحقُّق في الميدان. وهو يمثل أيضاً أداة حاسمة في رصد المرافق والمواقع النووية في الدول حيثما تكون إمكانية قيام الوكالة بالمعاينة محدودة أو معدومة. وأتاح نظام استغلال البيانات الأرضية الفضائية التابع لإدارة الضمانات للموظفين المخوَّلين، على امتداد الإدارة، الاطِّلاع على الصور الساتلية المتاحة تجارياً وتقارير تحليل الصور.

٢٦- ومنذ صدور تقرير العام المنصرم، استمرت الوكالة في استخدام المعلومات المستمدَّة من المصادر المفتوحة والمعلومات التجارية بصورة روتينية لدعم تحليل التجارة في المجال النووي. وزوَّد عددٌ من الدول الأعضاء الوكالة طواعيةً بمعلومات عن ١١٥ استفساراً عن مشتريات لم تُنجز فيما يخص منتجات تتعلق

---

[١٥] من بينها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

بالمجال النووي. واستُخدِمت هذه المعلومات في تقييم مدى اتساق الأنشطة النووية التي أعلنتها الدول للوكالة. ومن خلال هذه البيانات وغيرها، صدر ٦٧ تقريراً عن تحليل التجارة لأغراض التقييم على مستوى الدول.

باء-٥-٤- الخدمات التحليلية الخاصة بالضمانات

٢٧- يشكل جمع المواد النووية والعينات البيئية وتحليلها نشاطين جوهريين من أنشطة الضمانات. ويجري تحليل هذه العينات في مختبرات التحليل الخاصة بالضمانات والتابعة للوكالة في زايبرسدورف، المشتملة على مختبر المواد النووية ومختبر العينات البيئية. وتُجرى التحليلات أيضا في المختبرات الأخرى التابعة لشبكة الوكالة لمختبرات التحليل (أنظر الفقرة ٢٩ أدناه). وفي عام ٢٠١٤، جمعت الوكالة ٤٨٨ عينة مواد نووية وتسع عينات ماء ثقيل. كما جمعت ٤١٦ عينة بيئية، من بينها ٣٠٨ عينات مسحية و١٠٨ عينات أخرى.

٢٨- وفي إطار مشروع تعزيز قدرات الخدمات التحليلية الخاصة بالضمانات، بدأ تشييد الجناح النهائي لمبنى مختبر المواد النووية، الذي يضم مساحات للمكاتب والتدريب، ومن المتوقع الانتهاء من أعمال التشييد بنهاية عام ٢٠١٥. ويجري حالياً انتقال وظائف المختبر وإدارة المرافق إلى مختبر المواد النووية، مع بدء الاختبارات الفعلية لمختبر اليورانيوم في نيسان/أبريل ٢٠١٥. وتشمل المهام المتبقية الأخرى تنفيذ خدمات الحراسة الأمنية لتلبية توصيات الأمن النووي الصادرة عن الوكالة بشأن الحماية المادية للمواد النووية والمرافق النووية (الواردة في الوثيقة INFCIRC/225/Revision 5)، وتصميم وتركيب أجهزة ومعدات تحليلية معيَّنة لاستخدامها في مختبر المواد النووية الجديد.

٢٩- وتتكوَّن شبكة مختبرات التحليل حالياً من مختبرات التحليل الخاصة بالضمانات والتابعة للوكالة في زايبرسدورف ومن ٢٠ مختبراً مؤهلا آخر في تسع دول أعضاء وفي المفوضية الأوروبية. ويستمر توسيع الشبكة فيما يتعلق بكلٍّ من تحليل المواد النووية وتحليل العينات البيئية. ومن أجل ضمان الدعم الاحتياطي الكافي لتحليل عينات المواد النووية الذي يُجرى حالياً فقط في مختبر التحليل الخاص بالضمانات، قامت الوكالة مؤخراً بتأهيل مختبر تحليل النظائر النووية والأولية التابع لمفوضية الطاقة الذرية والطاقات البديلة في فرنسا والتعاقد معه. وثمة مختبرات في ألمانيا وبلجيكا وكندا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية قيد التأهيل لتحليل المواد النووية. وفي مجال تحليل العينات البيئية، تم تأهيل معهد بحوث الطاقة الذرية في كوريا رسمياً لأغراض تحليل الجسيمات والمواد السائبة على السواء. وتوجد مختبرات في الجمهورية التشيكية والصين وهنغاريا قيد التأهيل لتحليل العينات البيئية. وبالإضافة إلى ذلك، هناك مختبر في الأرجنتين قيد التأهيل لتحليل الماء الثقيل.

باء-٥-٥- معدّات الضمانات

٣٠- منذ صدور تقرير العام المنصرم، تَواصَلَ اعتماد أنشطة التحقُّق على استخدام أجهزة الضمانات بما يشمل كلاً من النظم المركَّبة والمعدات المحمولة المستخدَمة من جانب المفتشين في الميدان. وفي نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٥، تم ربطَ ٢٨٠ نظاماً مُرَكَّباً في ٢٣ دولة [٩] عن بُعد بالمقر الرئيسي للوكالة. وعلاوةً على ذلك، كان لدى الوكالة ١٤٠٤ كاميرا مراقبة متصلة بـ٨٣٩ نظاماً قيد التشغيل داخل ٢٦٥ مِرفقاً في ٣٥ دولة.[٩] وكان هناك أيضاً ١٥٧ نظاماً آلياً للرصد قيد التشغيل في ٢٢ دولة. وتم تجهيز أكثر من ٩٠٠ نظام محمول وثابت للقياس غير المتلِف وتسليمها في الميدان لاستخدامها خلال عمليات التفتيش. ومنذ صدور تقرير العام المنصرم، كُرِّست موارد مالية وبشرية كبيرة للصيانة الوقائية ورصد الأداء، بغية ضمان موثوقية النظم النمطية لمعدات الوكالة. وتجاوزت درجة موثوقية نُظم المراقبة الرقمية ونُظم الرصد الآلية والأختام الإلكترونية هدفَ الموثوقية المنشود وهو ٩٩% (أي أن النظم كانت متاحة للتشغيل بنسبة تفوق ٩٩% من الوقت). وتحقَّقت هذه

الموثوقية العالية على مستوى النظم من خلال استخدام الاستحاطة للحدِّ من احتمال وقوع أعطال ناجمة من تعطُّل مكوّن واحد. وأُرسِلت خلال الفترة المشمولة بالتقرير أكثر من ٨٠٠٠ قطعة من معدات التحقُّق لدعم أنشطة التحقُّق في الميدان.

٣١- وتهدف أنشطة التبصُّر التكنولوجي إلى تحديد التطورات الجديدة وتطبيق الابتكارات العلمية والتكنولوجية بما يلبي احتياجات التحقُّق. وتم اختبار نموذج نظام ملاحة مستقل قائم على أجهزة الاستشعار العاملة بالقصور الذاتي ميدانياً إلى جانب أجهزة مثل أجهزة رصد الإشعاعات التي تُحمَل على الظهر وتلك التي تُحمَل باليد. وتم تقييم أجهزة يدوية للتعرُّف على المواد الكيميائية خلال حلقة عمل تقنية للوكالة. وتمر أجهزة متعددة بمراحل تقييم مختلفة لإمكانية استخدامها خلال المعاينة التكميلية.

باء-٦- التعاون مع السلطات الحكومية والإقليمية ومساعدتها

٣٢- تعتمد فعالية ضمانات الوكالة وكفاءتها، إلى حد بعيد، على فعالية النظم الحكومية والإقليمية لحصر ومراقبة المواد النووية، وعلى مستوى التعاون بين السلطات الحكومية أو الإقليمية المسؤولة عن تنفيذ الضمانات (اختصاراً: السلطات الحكومية والإقليمية) والوكالة.

٣٣- والسلطات الحكومية والإقليمية بحاجة إلى أنظمة تشريعية ورقابية لتكون قادرة على ممارسة مهام الإشراف والتحكُّم اللازمة، مثلما هي بحاجة إلى الموارد والقدرات التقنية التي تتناسب مع حجم ودرجة تعقُّد دورة الوقود النووي للدولة المعنية. غير أنه في بعض الدول، لم تُنشأ بعد نُظم حكومية لحصر ومراقبة المواد النووية، ولا تمتلك جميع السلطات الحكومية والإقليمية المسؤولة عن تنفيذ الضمانات ما يلزم من صلاحيات أو موارد أو قدرات تقنية لتنفيذ متطلبات اتفاقات الضمانات والبروتوكولات الإضافية. وعلى وجه الخصوص، لا توفر بعض السلطات الحكومية والإقليمية إشرافاً كافياً على نظم حصر ومراقبة المواد النووية في المرافق النووية والأماكن الواقعة خارج المرافق التي يُعتاد فيها استخدام مواد نووية، لضمان الجودة الملائمة ودقة توقيت البيانات المرسَلة إلى الوكالة.

٣٤- وقد استمر تعزيز فعالية ضمانات الوكالة وكفاءتها من خلال الإجراءاتٍ المتخذة من قِبَل عدد من الدول على صعيد تنفيذ الضمانات. وتشمل الأمثلة على هذه الإجراءات ما يلي: استضافة حلقات عمل إقليمية لتعزيز الوعي بضمانات الوكالة؛ وتزويد الوكالة بمفاهيم تصميمية مبكِّرة للمساعدة في وضع تدابير الضمانات فيما يتعلق بالتكنولوجيات الجديدة الناشئة في مجال دورة الوقود النووي؛ وإجراء عمليات تفتيشية وطنية في المرافق والأماكن الواقعة خارج المرافق؛ والتحقُّق من صحة البيانات التي يقدمها المشغلون وضمان جودة السجلات والتقارير والإعلانات قبل تقديم المعلومات إلى الوكالة؛ وإتاحة المرافق لتدريب موظفي الوكالة؛ وتوفير الخبراء للمساهمة في صَوْغ الوثائق الإرشادية بشأن تنفيذ الضمانات؛ وأخذ الضمانات في الحسبان عند تصميم المرافق النووية وتشييدها.

٣٥- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، لمساعدة الدول في بناء القدرات على الامتثال لالتزاماتها في مجال الضمانات، نشرت الوكالة *دليل ممارسات تنفيذ الضمانات حول تسهيل أنشطة التحقُّق للوكالة* (العدد ٣٠ من سلسلة خدمات الوكالة). وفي شباط/فبراير ٢٠١٥، نُشِر *دليل ممارسات تنفيذ الضمانات حول إقامة بنية أساسية للضمانات على مستوى الدولة والحفاظ عليها* (العدد ٣١ من سلسلة خدمات الوكالة). وواصلت الوكالة تحسين

الصفحات الخاصة بالضمانات على موقعها الشبكي[١٦] والتي تتيح للسلطات الحكومية والإقليمية وغيرها إمكانية الاطِّلاع على تلك المنشورات الجديدة وكذلك ما يتصل بالضمانات من مقاطع فيديو، وصور، ووثائق إرشادية ومرجعية، وأشكال، وقوالب نمطية.

٣٦- وتقدِّم الخدمة الاستشارية التابعة للوكالة والمعنية بالنظام الحكومي لحصر ومراقبة المواد النووية إلى الدول، بناءً على طلبها، المشورةَ والتوصيات حول إنشاء وتعزيز النُّظم الحكومية لحصر ومراقبة المواد النووية. ومنذ تقرير العام المنصرم، أوفدت الوكالة بعثة من الخدمة المذكورة إلى أوزبكستان. وحتى نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٥، كانت قد أُجريت ٢١ بعثة من هذه البعثات منذ بدء الخدمة المذكورة في عام ٢٠٠٤.

٣٧- وتوفر الوكالة أيضاً التدريب لموظفي السلطات الحكومية والإقليمية، فضلاً عن مشغِّلي المرافق. ومنذ صدور تقرير العام المنصرم، أجرت الوكالة ١٥ دورة تدريبية على المستوى الدولي والإقليمي والوطني. ونُظِّمت دورتان دوليتان في مجال النظام الحكومي لحصر ومراقبة المواد النووية – أولاهما في اليابان والأخرى في الولايات المتحدة الأمريكية. وشملت الأنشطة التدريبية الأكثر تحديداً دورة تدريبية وطنية في إيران حول حصر المواد النووية والإبلاغ عنها؛ ودورة تدريبية أقاليمية في فنلندا عن أوجه الارتباط بين الجهات الرقابية والتشغيلية؛ ودورة تدريبية إقليمية في جمهورية كوريا عن النُّظم الحكومية لحصر ومراقبة المواد النووية للبلدان المستجدة؛ وحلقة عمل وطنية في عُمان عن الجوانب ذات الصلة بالضمانات والأمن في مراقبة الصادرات في عُمان؛ وحلقات عمل وطنية عن الضمانات في تايلند وميانمار؛ وحلقة عمل في المملكة العربية السعودية عن النظم الوطنية للتنفيذ الفعال للضمانات؛ وحلقة عمل في الأردن عن الضمانات بحسب الاعتبارات التصميمية للمفاعلات؛ ودورة تدريبية وطنية في بيلاروس عن تنفيذ الضمانات في الدول التي تقوم بتطوير برامج قوى نووية؛ ودورة تدريبية إقليمية في تركيا عن الجوانب ذات الصلة بالضمانات والأمن لحصر ومراقبة المواد النووية في المرافق.

٣٨- ووفرت الوكالة أيضاً محاضرين لدعم الدورات التدريبية المواضيعية بشأن تنفيذ الضمانات التي نظمتها الولايات المتحدة الأمريكية وعُقدت في إندونيسيا ومصر. ومنذ صدور تقرير العام المنصرم، نوقشت القضايا المتعلقة بالضمانات مع مسؤولين من نيجيريا خلال بعثة من خدمة الاستعراض المتكامل للبنية الأساسية النووية قادتها الوكالة. كما ساهم موظفو إدارة الضمانات بخبرتهم في إعداد خطط عمل متكاملة لدول سبق أن أُجرِيَت فيها بعثات الاستعراض المتكامل للبنية الأساسية النووية، مثلما شاركوا في اجتماعات ثنائية مع الدول المستجدة.

باء-٧- القوى العاملة في مجال الضمانات

٣٩- منذ صدور تقرير العام المنصرم، أتمَّ ٢٥ مفتشاً جديداً الدورة التمهيدية بشأن ضمانات الوكالة. وشمل تدريب المفتشين الجُدد دورات عن تقنيات القياس غير المتلِف، والوقاية من الإشعاعات، وتعزيز مهارات المراقبة، والتحقُّق من المعلومات التصميمية، ومهارات التفاوض، وتعزيز مهارات الاتصال. وفي ختام الدورة التمهيدية بشأن ضمانات الوكالة استعرض المفتشون مهاراتهم المكتسبة خلال واحد من ثلاثة تمارين تفتيش شاملة أُجرِيت في مفاعل ماء خفيف.

---

[١٦] أنظر: https://www.iaea.org/safeguards/assistance-for-states.

٤٠- واستُكمِل التدريب الداخلي على أنشطة الضمانات في المرافق وفي مقر الوكالة الرئيسي بالدورات الإضافية التالية: حلقات عمل جديدة عُقِدت في مختبرات التحليل الخاصة بالضمانات عن الوقاية من مخاطر سادس فلوريد اليورانيوم؛ وتدابير الإسعافات الأولية في الطوارئ والتبليغ عن الحوادث؛ ودورة تجديد معلومات أساسية في القياس غير المتلِف؛ ودورة في أساسيات تقنيات فصل النظائر بالليزر.

٤١- واختُتم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ برنامج المتدرِّبين في مجال الضمانات لعام ٢٠١٤، الذي عُقِدَ بحضور ستة مشاركين من تونس وطاجيكستان وغانا وكمبوديا وميانمار ونيبال، وقدَّم المتدربون في ختام البرنامج نتائج مشاريعهم وتسلموا شهاداتهم. وتجري الآن التحضيرات لبرنامج المتدرِّبين لعام ٢٠١٦.

باء-٨- إدارة الجودة

٤٢- واصلت إدارة الضمانات تنفيذ وتحسين نظامها الخاص بإدارة الجودة. وفي عام ٢٠١٤، واصلت الإدارة مبادرتها لتحديد واختيار مؤشرات أداء رئيسية للاختبارات التجريبية، من أجل تقييم أنشطة الإدارة ونواتجها في سياق نظام أوسع قيد الإعداد لإدارة الأداء. ومنذ صدور تقرير العام المنصرم، أُجرِيَت مراجعات داخلية للجودة وصدرت تقارير في ثلاثة مجالات: مراجعة تمهيدية لإعادة اعتماد مكتب الخدمات التحليلية الخاصة بالضمانات التابع لإدارة الضمانات وفقاً لمعيار الجودة ٢٠٠٨:٩٠٠١ الصادر عن المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس؛ ومراجعة الترتيبات الحالية لتنظيم وإدارة برنامج الدعم الخاص بالدول الأعضاء؛ ومراجعة كل أوجه عمليات إدارة المعدات المستخدَمة في شعبة الخدمات التقنية والعلمية. وإضافةً إلى ذلك، نُفِّذ أكثر من ٢٣٠ استعراضاً لمراقبة الجودة لأنشطة خاصة بالضمانات أختيرت عشوائياً. وبالنسبة للأنشطة التي لوحظت فيها أوجه قصور محتملة، أُجري تقييم إضافي للاستنباطات، واستُهل، عند الاقتضاء، إعداد 'تقرير حالة'. وخلال تلك الفترة الزمنية نفسها، استُهِلّ إعداد ٩٨ تقرير حالة تتعلق بعمليات الضمانات، نتيجةً لعمليات مراجعة الجودة وعمليات استعراض الصحة والأمان وغير ذلك من الأنشطة. وتم تحديد الأسباب الجذرية والإجراءات اللازمة لمنع تكرار المشاكل فيما يخص كل واحد من تلك التقارير. وفي أواخر عام ٢٠١٤، صدر تطبيق برمجيات جديد لـ'تقرير الحالة عن سَيْر العمل ونظام التتبُّع' لاستخدامه على مستوى الإدارة.

٤٣- وتم تحديث وتحسين منهجية حساب التكاليف المتبعة في إدارة الضمانات، والمستخدَمة لتقدير تكاليف أنشطة الضمانات، وهي تخضع لمزيد من التحسين بما يتوافق مع الخبرات المكتسبة خلال تنفيذ هذه المنهجية. ومنذ صدور تقرير العام المنصرم، تم تعزيز جهود إدارة المعارف، من أجل دعم المشرفين في عملية تحديد مدى استبقاء المعارف الحاسمة الأهمية المتعلقة بالمهام الوظيفية من ٢٩ موظفاً سيتقاعدون أو ستنتهي خدمتهم في إدارة الضمانات. وتم استعراض الوثائق والأشكال والقوالب النمطية وأوراق العمل الداخلية الخاصة بالضمانات والمتعلقة بأنشطة التحقق الميدانية، وأعيد تصميمها لتلبي معايير الجودة، وتم تحديثها لتعكس احتياجات الإدارة بدقة أكبر. واستمر تدريب الموظفين على نظام إدارة الجودة، بما في ذلك إدارة ومراقبة وثائق الضمانات، واستخدام نظام تقارير الحالة، ومبادئ التحسين المستمر للعمليات.

باء-٩- أمن المعلومات

٤٤- تشهد بيئة أمن المعلومات تغيُّراً مستمراً، وباتت التهديدات وهجمات الفضاء الإلكتروني أكثر تواتراً وتنوعاً وتعقيداً. وفي هذا السياق، تواصِل الوكالة استعراض سياساتها وإجراءاتها وممارساتها بما يضمن متانة أمن المعلومات. وحُدِّثت مهام التصنيف وتدابير التعامل الخاصة بمعلومات الضمانات وطُبِّقت على مستوى الإدارة، وزوِّد كل الموظفين بتدريب محدد وسيتواصل مثل هذا التدريب. وتعزز الإجراءات الجديدة أمن

المعلومات، بينما تكفل إتاحة معلومات الضمانات للموظفين الذين يحتاجون لاستخدام مثل هذه المعلومات عند القيام بمهامهم الرسمية.

٤٥- وما زال الوعي الأمني من بين الأولويات الرئيسية، ويتواصل تنظيم حملات التوعية وإدخال تحسينات على برنامج التعلُّم الإلكتروني في مجال أمن المعلومات منذ تقرير السنة الماضية. ويتواصل تنظيم جلسات إعلامية متخصصة للمفتشين وغيرهم من موظفي الضمانات، مع إدراج أمن المعلومات كوحدة نمطية في الدورة التمهيدية بشأن ضمانات الوكالة. وتتوافر هذه الوحدة النمطية أيضاً لكل الموظفين الجُدد في الإدارة.

٤٦- وواصلت الوكالة تحسين الأمن المادي للمكاتب عن طريق التوسُّع في استخدام نُظم التحكم في الدخول، وتعزيز التكامل مع نظام إدارة الأمن المادي الخاص بقسم خدمات الأمن والسلامة التابعة للأمم المتحدة. وكفلت الأمانة الحفاظ على أمن البيانات طوال عملية إخراج الحاسوب الرئيسي من الخدمة (المشار إليها أعلاه). وتُحفظ في مركز بيانات مأمون للغاية جميعُ وحدات الخدمة الحاسوبية الخاصة بالوكالة، ومعدات تخزين البيانات على أسطوانات، والمعدات الخاصة بالشبكات. ويجري تحسين أمن المعلومات من خلال تدابير من بينها، على سبيل المثال، التطبيق المنهجي للتصحيحات الأمنية للبرامجيات وعمليات الارتقاء بأمن وحدات الخدمة الحاسوبية والمفاتيح وأجهزة الحاسوب المحمول والمكتبي؛ وتحسين الترميز؛ وإجراء مراجعات داخلية وخارجية لنقاط الضعف؛ وتطوير القدرات الداخلية على مكافحة التهديدات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات؛ وتعزيز قدرات التعافي من الكوارث واستمرارية تصريف الأعمال.

باء-١٠- تقديم التقارير المتصلة بالضمانات

٤٧- قُدِّم تقريرٌ عن استنتاجات الضمانات لعام ٢٠١٤ في *تقرير تنفيذ الضمانات لعام ٢٠١٤*،[١٧] الذي وفّر أيضاً معلومات عن تنفيذ أنشطة الضمانات وتقييمها، وكذلك بيانات عن عدد من المرافق والأماكن الواقعة خارجها الخاضعة للضمانات، وجهود التفتيش وما يتصل بذلك من تكاليف تنفيذ الضمانات. وأحاطَ مجلس المحافظين، خلال اجتماعه المعقود في حزيران/يونيه ٢٠١٥، علماً بالتقرير، وأذِن بنشر بيان الضمانات لعام ٢٠١٤ وخلفية بيان الضمانات وموجز الضمانات.

باء-١١- التخطيط الاستراتيجي

٤٨- تضطلع الأمانة بالتخطيط الطويل الأجل بغية كفالة أن يبقى تنفيذ الضمانات فعالاً وكفؤاً على السواء في المستقبل. ويتناول التخطيط الاستراتيجي الطويل الأجل الذي تقوم به إدارة الضمانات إطار تنفيذ الضمانات، والسلطة القانونية، والقدرات التقنية (الدراية والمعدات والبنية الأساسية)، وأيضاً الموارد البشرية والمالية الضرورية لأنشطة التحقق التي تضطلع بها الوكالة. ويتناول التخطيط أيضاً التواصل والتعاون والشراكات مع أصحاب المصلحة في الوكالة. ويسترشد التخطيط متوسط الأجل بوثيقة *الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٢-٢٠١٧*، التي واصلت الوكالة تنفيذها منذ صدور تقرير العام الماضي.

---

[١٧] وثائق بيان الضمانات لعام ٢٠١٤ وخلفية بيان الضمانات وموجز تقرير *تنفيذ الضمانات لعام ٢٠١٤* منشورة على موقع الوكالة الإلكتروني على العنوان التالي: https://www.iaea.org/sites/default/files/sir_2014_statement.pdf

٤٩- والبحث والتطوير ضروريان لتلبية الاحتياجات المتوقعة في المستقبل في مجال الضمانات. ويصفُ *التقرير الثنائي السنوات عن برنامج دعم التطوير والتنفيذ في مجال التحقُّق النووي للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣* ، الذي نُشر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، نتائج المشاريع التي اضطلعت بها الإدارة، ويربط الأنشطة الحالية بأولويات الإدارة، على النحو المبيَّن في *خطة البحث والتطوير الطويلة الأجل للفترة ٢٠١٢-٢٠٢٣ لإدارة الضمانات التابعة للوكالة*، التي نُشرت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

٥٠- وواصلت الوكالة الاعتماد على برامج الدعم الخاصة بالدول الأعضاء في تلبية احتياجاتها المتعلقة بدعم مجالات البحث والتطوير والتنفيذ في ميدان الضمانات. وفي نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٥، كانت لدى ٢٠ دولة عضواً والمفوضية الأوروبية برامج دعم رسمية قائمة مع الوكالة تشمل أكثر من ٣٤٠ مهمة.